إعادة تصور
اقتصاد اليمن

منتدى
رواد التنمية

إصدار رقم: 34
تاريخ: 08 سبتمبر 2025

صنع في اليمن: استراتيجية للتعافي الصناعي والنمو الاقتصادي

بقلم: سعيد بن جلال وأحمد عبد القادر

ملخص تنفيذي

شهد القطاع الصناعي في اليمن تطورًا تاريخيًا عبر مبادرات خاصة صغيرة النطاق، حيث إن 78% من المؤسسات الصناعية توظف أقل من أربعة عمال، وتتركز معظم هذه المؤسسات في صناعات الأغذية والمعادن والنسيج. وتعتمد الصناعة اليمنية بدرجة كبيرة على المدخلات المستوردة، كما تعاني من ضعف في البنية التحتية، مما جعلها عرضة للمخاطر حتى قبل اندلاع الحرب في عام 2015.

وبعد تصاعد الصراع، تعرض القطاع الصناعي لخسائر جسيمة تجاوزت 35 مليار دولار، إضافة إلى انهيار الإنتاج ونزوح أكثر من نصف القوى العاملة. وعلى الرغم من وجود أطر قانونية تنظم القطاع، إلا أن ضعف تنفيذها يظل عائقًا رئيسيًا، إلى جانب استمرار الفجوة الكبيرة بين الجنسين، حيث تشكل النساء ما بين 1% و6% فقط من القوى العاملة الصناعية. كما أن التدهور البيئي، الناجم عن القوانين القديمة وضعف القدرة على الامتثال، يزيد من صعوبة التعافي.

ومع ذلك، أبدت بعض الصناعات المحلية، وخاصة قطاع التصنيع الخفيف غير الرسمي، قدرًا من المرونة في مواجهة هذه التحديات. واستنادًا إلى تجارب إقليمية ودولية ناجحة، يقترح هذا الموجز السياساتي مسارات عملية للتجديد الصناعي في اليمن، ترتكز على استثمار الموارد المحلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتبني أساليب حوكمة تكيفية.

التوصيات الرئيسية:

- الاستراتيجية الوطنية الصناعية: وضع استراتيجية صناعية وطنية بالشراكة مع القطاع الخاص، بما في ذلك تحديد القطاعات الرئيسية وإجراءات الدعم وآليات التنسيق.
- الإصلاح التنظيمي: تبسيط تسجيل الأعمال وتحديث القوانين وإنشاء مجالس التحكيم الصناعي.
- إدماج المرأة: توسيع نطاق التدريب، وتطوير المناطق الصديقة للنساء، وإطلاق التمويل المستهدف لرائدات الأعمال.
- الابتكار والبحث والتطوير: تمويل مختبرات البحوث الصناعية وتعزيز شراكات الابتكار مع القطاع الخاص.
- تطوير البنية التحتية: إعادة تأهيل المناطق الصناعية بالطاقة الشمسية ومراكز الخدمات اللوجستية وتبسيط الوصول إلى الموانئ.
- الحصول على التمويل: إنشاء صندوق تمويل صناعي وتوسيع نطاق الائتمان الميسر للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستدامة البيئية: فرض ضوابط التلوث، وتحفيز اعتماد التكنولوجيا النظيفة، ودمج الضمانات في التخطيط الصناعي.

أعد هذا الموجز شركة ديب روت للاستشارات بالتنسيق مع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO)، في إطار مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني بالاستناد الى مدخلات من منتدى رواد التنمية.

نرجو الإشارة إلى هذا المرجع كالتالي: سعيد بن جلال وأحمد عبد القادر "موجز سياسات مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن رقم (34)، مؤسسة ديب روت للاستشارات / مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية / مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق، سبتمبر 2025. متاح على: https://devchampions.org/ar/publications/policy-brief/strategy_for_industrial_recovery_and_economic_growth/

بتمويل من قبل
الاتحاد الأوروبي

1. مقدمة

يواجـــه اليمن حالة من عدم الاســـتقرار الاقتصادي العميق وأزمة إنســـانية حادة نتيجة النزاع المطول والتوترات الإقليمية المتزايدة. ويعتمد التعافي المســـتدام على المدى البعيد بشكل رئيسي على تنفيذ سياســـات صناعية ترتكز على العدالة، والشمولية، والقدرة على الصمود. ينبغي لهذه السياســـات أن تدعم النمو الاقتصادي، وتعزز القدرة التنافســـية، وتساند العدالة الاجتماعية.

لقد ساهم القطاع الصناعي في اليمن تاريخيًا مساهمة كبيرة في التنمية الوطنية، خاصة من خلال الاستثمارات الخاصة خلال السبعينيات والثمانينيات، إلى جانب السياسات الحكومية مثل سياسة استبدال الواردات[1]. وبعد تحقيق الوحدة في التسعينيات، أصبح القطاع الخاص يشكل نحو 95% من المؤسسات الصناعية بحلول نهاية العقد. ورغم استمرار التحديات المتمثلة في ضعـــف البنية التحتيـــة، والاعتماد على الـــواردات، والتمويل المحدود، وانخفاض المســـتوى التكنولوجي، إلا أن القطاع الصناعي شهد توسعًا متواضعًا واستقرارًا نسبيًا حتى عام 2015.[2]

مع تصاعد النزاع المســـلح منذ عام 2015، تعرض القطاع الصناعي لانكماش حاد وأضرار جسيمة أصابت الصناعات الرســـمية. ومع ذلك، أظهرت بعض قطاعات التصنيع الخفيف مرونة ملحوظة من خلال الاعتماد على الموارد المحلية والشـــبكات غير الرسمية، حيث ساهمت هذه العمليات اللامركزية في توفير أساس للتعافي التدريجي في ظل الانهيار العام.[3]

وتشـــير التجارب الإقليمية والدولية إلى أن الاستراتيجيات الصناعية الوطنية المنسقة أسهمت في مساعدة الاقتصادات الهشـــة والخارجة من الصراع على خلق فرص العمل، وتعزيز القيمة المضافة، واســـتعادة السيادة الاقتصادية. ويمكن لليمن الاســـتفادة من هذه الدروس من خلال تكييف هذه النماذج بما يتناسب مع قدراته المحلية، وهياكله الريفية، ومرونة مجتمعه.

في هذا الســـياق، ناقش منتدى رواد التنمية الثاني عشر، الذي عقد في يناير 2025 في عمّان بالأردن، الوضع الراهن للقطاع الصناعي في اليمن. واســـتنادًا إلى مناقشات المنتدى، يقوم هذا الموجز السياســـاتي بتتبع التاريخ الصناعي لليمن، وتقييم التحديـــات الحالية التي يواجهها القطاع، واستكشـــاف فرص التجديد الصناعي. كما يتناول الموجز قضايا هامة مثل الاســـتدامة البيئية، والمشاركة الاقتصادية للمرأة، والإصلاح المؤسسي.

ويختتـــم الموجز بتقديم توصيات عملية حول دور كل مـــن الحكومة اليمنية والقطاع الخاص والشـــركاء الدوليين في إنعاش القطاع الصناعي، بما يســـهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ودفع عملية التعافي الشامل في البلاد.

[1] علي عبد اللطيف، "التصنيع الصناعي في اليمن: التحديات والعوائق والحلول"، مؤتمر المعلومات والشبكات الصناعية (الرباط)، 2011، ص 1-18. متاح عند: https://www.aidsmo.org/aiinc5/docs/ali_abdellatif_paper.doc. تم الوصول إليه في 21 يناير 2025.

[2] YFCCI، "مؤشرات أداء القطاع الصناعي في اليمن وسط النزاعات والحرب"، 2023. متاح عند: https://fycci-ye.org/upload/1654632323.pdf. تم الوصول إليه في 21 يناير 2025.

[3] GIA، "السمات الاقتصادية"، بدون تاريخ متاح على: https://investinyemen.org/en/economic-profiles. تم الوصول إليه في 4 مايو 2025.

2. الصناعات الوطنية قبل وبعد الصراع

قبل عـــام 2015، كان القطاع الصناعي في اليمن، المدفوع أساسًـــا بالصناعات الاســـتخراجية والتحويلية، يمثل أحد الركائز الرئيســـية للاقتصاد الوطني، حيث ساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف. ففي عام 2013، شـــكّل القطاع الصناعي حوالي 31.2% من الناتج المحلي الإجمالي، منها 23% من النفط والغاز، و8.2% من الصناعات التحويلية. كما وفر القطاع الصناعي فرص عمل لنحو 14.5% من القوى العاملة.[4]

وتشير البيانات إلى أن ما يقرب من 28,000 مؤسسة صناعية في اليمن كانت 78% منها مشاريع متناهيـــة الصغر توظف أقل مـــن أربعة عمال، مما يدل على اعتمـــاد القطاع على المبادرات الفردية والصغيـــرة. في المقابل، ورغم أن الشـــركات الكبيرة مثلت فقـــط 0.5% من إجمالي المؤسسات، إلا أنها كانت المساهم الأكبر في توفير الوظائف، إذ استوعبت 35.77% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الصناعي، وأنتجت 87.53% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي.

ومع ذلك، وبالرغم من هذا الحجم الكبير للقطاع، لم تحصل ســـوى 95 مؤسســـة فقط من أصل 30,000 منشأة صناعية على شـــهادات جودة، ما يعكس ضعف الامتثال التنظيمي والمعايير الفنية. وكانت غالبية الملكية في القطاع الصناعي محلية وخاصة بنســـبة تجاوزت 99%، مع وجود اســـتثمارات أجنبية محدودة للغاية ومشـــاركة ضعيفة للقطاع العام. وقد تركز النشاط الصناعي بشـــكل خاص في محافظات مثل تعز، ومدينة صنعـــاء، وإب، فيما ظلت العديد من المناطق الأخرى تعاني من ضعف النشاط الصناعي.

تعكس هذه الاتجاهات هشاشة القاعدة الصناعية في اليمن قبل اندلاع الصراع، والتي اتسمت بارتفاع نســـبة القطاع غير الرســـمي، وقلة التنويع، وضعف الاســـتثمار في الجودة والتوسع المؤسسي.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء، "الكتاب الإحصائي السنوي 2018"، 2018. متاح في: https://cso-ye.org/en/general-statistical-reports/. تم الوصول إليه في 5 أبريل 2025.

الجدول 1: المؤشرات الرئيسية للقطاع الصناعي في اليمن في عام 2010

المنشآت حسب # العمال			المنشآت حسب النشاط الصناعي				المنشآت حسب المحافظة		المنشآت حسب الملكية	
حجم المنشأة	التهـم	النسبه المئويه	نوع النشاط	التهـم	النسبه المئويه	المنشآت الحاصلة على شهادات الجودة	نوع النشاط	التهـم	قطاع	النسبه المئويه
كبير (> 50 عاملا)	142	0.5	صناعة الأغذية	12161	44%	39	أمانة العاصمة	5020	علـنـــي	18%
متوسط (10-50 عاملا)	531	2%	المنتجات المعدنية المصنعة	4109	15%	3	تعـــــز	3871	مختلـــط	14%
صغار (4-9 عمال)	5322	19%	المنتجات المعدنية غير المعدنية	3063	11%	10	إب	3402	خاص (محلي)	12%
الصغيـــــره	21801	78.50%	الملابس	3003	11%	1	حضر موت	2082	المملوكة للأجانب	7%
مجمـــوع	27,796	100%	المـــــاء	1558	6%	0	الحديدة	1911	الملكية الخاصة المشتركة	7%
			المنتجات الخشبية	1516	5%	0	صنعـــاء	1170	تعاوني	4%
			صناعات أخرى	2386	9%	42	عمـــــران	1051	الوقـــف	4%
			مجمـــوع	27796	100%	95	عـــدن	735	المنظمات غير الحكومية	3%
							محافظات أخرى	8554		31%
							مجمـــوع	27796		100%

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة (2010)

منذ عام 2015، تعرض القطاع الصناعي في اليمن لأضرار جسيمة نتيجة النزاع المستمر. فقد أدت الضربات المباشرة والقصف إلى تدمير البنية التحتية الصناعية، في حين أسهمت الآثار غير المباشرة - مثل تعطل سلاسل التوريد، ونقص المدخلات، وارتفاع تكاليف التشغيل - في تقويض قدرة القطاع على الإنتاج والاستمرارية.

خلال الفترة بين 2015 و2020، قُدرت الخسائر التراكمية للقطاع الصناعي بنحو 35 مليار دولار، شملت أضرارًا كبيرة في الصناعات الاستخراجية، وخاصة النفط والغاز، وكذلك قطاعات التصنيع مثل الصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية.[5] وتشير التقارير إلى أن القطاع الخاص وحده تكبد خسائر تقدر بحوالي 4.5 مليار دولار.[6]

وتظهر البيانات الحكومية والدولية انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني بشكل ملحوظ. فبين عامي 2019 و2022، شهد الناتج الصناعي ارتفاعًا طفيفًا في القيمة المضافة من 3.1 مليار دولار إلى 4.3 مليار دولار، إلا أنه بقي أقل بكثير من إمكانات القطاع الحقيقية. وقد بلغت مساهمة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 10-11% فقط، بينما ارتفعت حصة الصناعات الاستخراجية من 3.2% إلى 7.5% خلال نفس الفترة.

جدول 2: مخرجات القطاع الصناعي 2019-2022

المؤشرات الصناعية	2019	2020	2021	2022
القيمة المضافة للقطاع الصناعي (مليون دولار أمريكي)	3.139	2.701	3.159	4.292
القيمة المضافة للصناعات التحويلية (مليون دولار أمريكي)	2.438	2.098	2.046	2.524
القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (مليون دولار أمريكي)	701	603	1.113	1.768
حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	11.14	11.13	10.83	10.65
حصة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	3.2	3.2	5.89	7.46

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (2024)

[5] بسام جبر، "الصناعة في اليمن: مواجهة العواصف"، شبكة المستقبل اليمنية، 18 يوليو/تموز 2022. متاح في: https://yemenfuture.net/news/9356. تم الوصول إليه في 15 يناير 2025.

[5] راجح محمد، "الاعتداءات على الصناعة اليمنية، وأنفعها الإغراق"، اليمن فيوتشر نت، 13 فبراير/شباط 2023. متاح في: https://yemenfuture.net/news/13105. تم الوصول إليه في 20 يناير 2025.

بحلول عام 2021، كانت الصناعات الاســـتخراجية والتحويلية في اليمن تعمل بطاقة لا تتجاوز 27% فقط من مســـتوياتها قبل انـــدلاع الحرب. وقد أدى الإغلاق الواســـع للمصانع إلى تفاقم التدهور الهيكلي العميق الذي لا يزال يشكل عائقًا أمام التنمية الوطنية.[7]

ومع تصاعد التوترات، تســـببت هجمات الحوثيين منذ أكتوبـــر 2022 في وقف صادرات النفط بشـــكل كامل، مما أدى إلى تراجع حاد في إنتاج النفط وانخفاض حصة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي.

تعكس هذه المؤشرات حدة الانهيار الذي يعانيه القطاع الصناعي، وتبرز الحاجة الملحة لاعتماد اســـتراتيجية تعافٍ شاملة ترتكز على تعزيز الاســـتثمار، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وترسيخ الاستقرار المؤسسي.

الشكل 1: النمو الحقيقي السنوي المقدر للقطاع الصناعي (2012-2020)

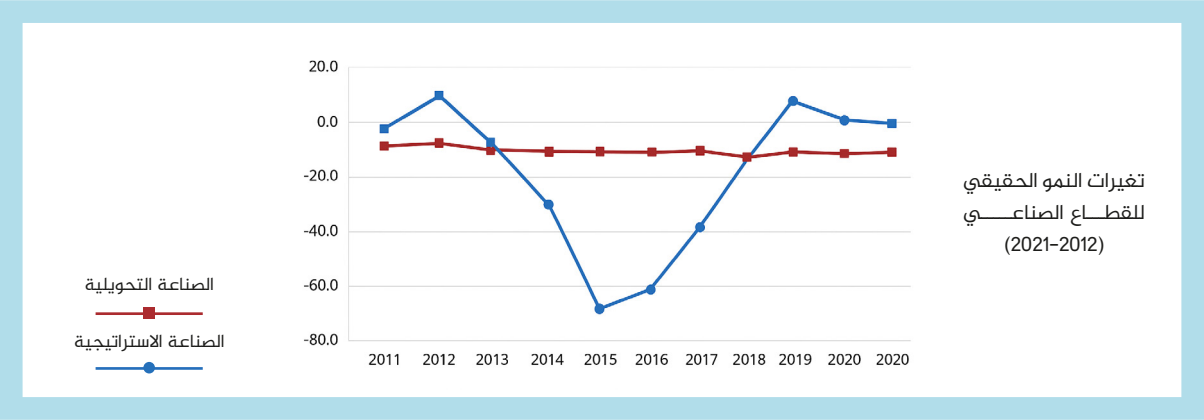

المصدر: مؤشرات أداء القطاع الصناعي في اليمن في ظل النزاعات والحروب

الشكل 2: الانكماش المقدر لقيمة الإنتاج الإجمالية ، القطاع الصناعي (2015-2020)

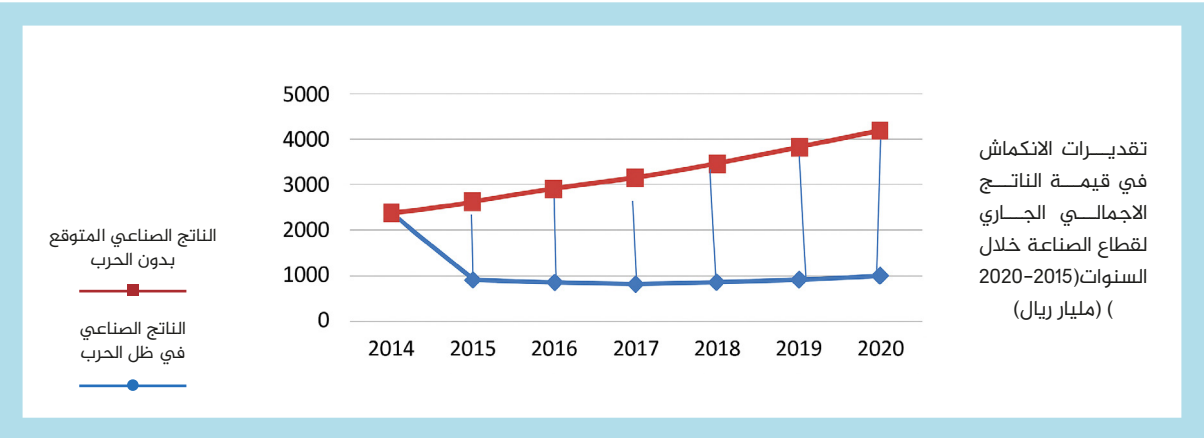

المصدر: مؤشرات أداء القطاع الصناعي في اليمن في ظل النزاعات والحروب

[7] راجح محمد، "الهجمات على الصناعة اليمنية، وأنفعها الإغراق"، شبكة المستقبل اليمنية، 13 فبراير/شباط 2023. متاح في: https://yemenfuture.net/news/13105. تم الوصـول إليـه فـي 20 يناير 2025. "أولويات تعافي القطاع الخاص في اليمن: إصلاح مناخ الأعمال والاسـتثمار"، إعادة التفكير في الاقتصاد اليمني، موجز سياسـات رقم 15، مـــركـــز صنعـــاء للـــدراســـات الاستراتيجيـــة/ CARPO / DeepRoot Consulting، سبتمبـــر 2019. متـــاح فـــي: https://devchampions.org/files/Rethinking_Yemens_Economy-policy_brief_15.pdf. تم الوصول إليه في 13 مارس 2025.

قوانين وأنظمة القطاع الصناعي في اليمن

في حين أن الافتقار إلى التنفيذ والإنفاذ الفعالين قد قوض محاولات اليمن التشـــريعية لدعم التنمية الصناعية، فقد سنت البلاد رسمياً قوانين مختلفة مصممة لإنشاء بنية تحتية قانونية تمكينية تفضي إلى الاستثمار والنمو. يبدأ ذلك بالدستور اليمني، الذي يركز بشكل خاص على الشـــركات الصغيرة والمتوســـطة، ويخصص 20٪ من مناطق المناطـــق الصناعية لدعم ريادة الأعمال الصناعية.[8]

منذ التســـعينيات، أقر البرلمان اليمني أيضاً قوانين مختلفة لدعـــم القطاع الصناعي، والتي تشكل معاً إطارا قانونياً قوياً للتنمية الصناعية. ومن أهم هذه القوانين ما يلي:

- **قانون تنظيم الصناعة:**

يعزز النشـــاط الصناعي والتنويع التكنولوجي واســـتخدام المواد الخام المحلية وتعزيز القدرة التنافسية.[9]

- **قانون الاستثمار:**

يشجع تدفق رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية لتعزيز بيئة صناعية تنافسية.[10]

- **قانون المناطق الحرة:**

يقدم حوافز ضريبية وجمركية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الصادرات.[11]

- **قانون حماية الصناعة المحلي:**

يحمي الإنتاج الوطني من المنافســـة غير المشـــروعة والواردات العشوائية، مما يحسن جودة المنتج. [12]

- **قانون حماية الابتكار في الرسوم والنماذج الصناعية:** [13]

يحمـــي الحقوق الفكرية للمصممين الصناعيين، مما يدعم الهوية الصناعية ويشـــجع الابتكار وإنتاج السلع ذات القيمة المضافة.

---

[8] مشروع التأسيس، "دستور الجمهورية اليمنية"، 2015. متاح في: https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2015D.pdf?lang=ar. تم الوصول إليه في 4 يونيو 2025.

[9] وزارة الاستخبـــارات وتكنولوجيـــا المعلومـــات، "قانـــون تنظيـــم الصنـــاعـــة رقـــم (20) مـــن 2010"، 2010. متـــاح عنـــد: https://adenchamber.com/wp-content/uploads/2024/08/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-20-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2010%D9%85-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9.pdf. تم الوصول إليه في 4 يونيو 2025.

[10] NIC، "قانون الاستثمار رقم. (22) لعام 2002"، 2002. متاح في: http://www.yemen-nic.info/laws/detail.php?ID=6104. تم الوصول إليه في 4 يونيو 2025.

[11] NIC، "قانون المناطق الحرة رقم. (12) لعام 1993"، 1993. متاح في: http://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11399. تم الوصول إليه في 4 يونيو 2025.

[12] وزارة الاستخبـــارات وتكنـــولـــوجيـــا المعلومـــات، "قانـــون تنظيـــم الصنـــاعـــة رقـــم (20) مـــن 2010"، 2010. متـــاح عنـــد: https://adenchamber.com/wp-content/uploads/2024/08/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-20-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2010%D9%85-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9.pdf. تم الوصول إليه في 16 يونيو 2025.

[13] وزارة الاتصـــالات، "قـــانـــون الرســـوم والنمـــاذج الصنـــاعيـــة رقـــم (28) لعـام 2010 "، 2010 ، متوفـــر فـــي https://adenchamber.com/wp-content/uploads/2024/08/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-28-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2010-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9_1.pdf. تم الوصول إليه في 16 يونيو 2025.

3. استبعاد القوى العاملة

أدت الحـــرب إلى تراجع حاد في معدلات العمالة الصناعيـــة في اليمن. ووفقًا لبيانات منظمة العمل الدولية، انخفضت نســـبة العاملين في القطاع الصناعي من إجمالي القوى العاملة من 19.2% في عام 2010 إلى أقل من 11% بحلول عام 2023.[14] وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الصراع بين عامي 2015 و2020 تسبب في فقدان نحو 260,000 وظيفة صناعية، كما حال دون خلق مـــا يقارب 500,000 فرصـــة عمل إضافية.[15] وقـــد أجبر انهيار البنيـــة التحتية ونقص الاســـتثمارات العديد من المصانع على الإغلاق أو تقليص حجم عملياتها، مما أدى إلى خفض ســـاعات العمل إلى نحو النصـــف. ونتيجة لذلك، فقـــد حوالي 55% من العمـــال الصناعيين وظائفهـــم، في حين أغلقت أكثر من ربع الشـــركات الخاصة في قطاعـــات الصناعة والتجارة والخدمات أبوابها بشكل كامل.[16]

الشكل 3: العمالة في القطاع الصناعي، النسبة المئوية من المجموع، (1990–2023)

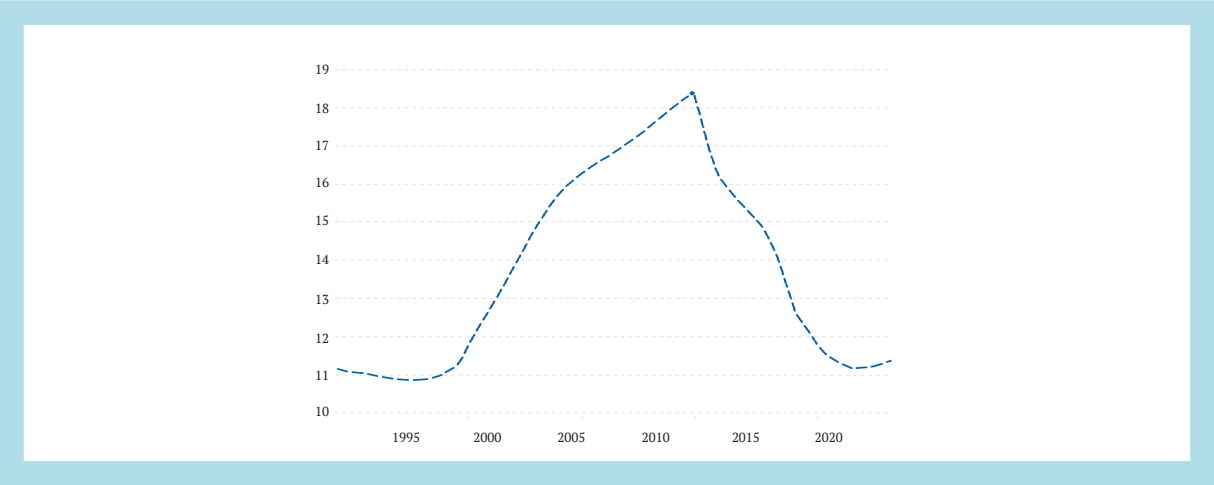

المصدر: العمالة في الصناعة (٪ من إجمالي العمالة) (تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية) - اليمن، جمهورية الكونغو | بيانات

لا تزال معدلات البطالة مرتفعة بين السكان في اليمن، إلا أن الفئات الضعيفة - وخاصة النساء وكبار الســـن والأشـــخاص ذوي الإعاقة - تواجه تحديات إضافية، من بينها ضعف الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم.[17] وتستمر الفجوات بين الجنسين بشكل واضح؛ فقبل الحرب، بلغت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل 25.9% فقط في المناطق الريفية و11.5% في

[14] البنـــك الدولـــي، "وضـــع المـــرأة اليمنيـــة: مـــن الطمـــوح إلـــى الفـــرص"، مايـــو/أيار 2014. متـاح فـي: https://documents1.worldbank.org/curated/en/707931468334288497/pdf/878200ESW0Whit0n0ARABIC040220140web.pdf. تم الوصول إليه في 4 يونيو 2025.

[15] البنـــك الدولـــي، "العمـــال الصناعيـــون (٪ مـــن إجمالـــي العمالـــة) - اليمـن، جمهوريـة اليمـن"، 2025. متـاح فـي: https://data.worldbank.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS?locations=YE&most_recent_value_desc=false. تم الوصول إليه في 4 يونيو 2025.

[16] أمل ناصر. "مشاركة القطاع الخاص في اليمن ما بعد الصراع"، إعادة التفكير في موجز سياسة الاقتصاد اليمني رقم 7، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية/ ديب روت للاستشارات/ كاربو، أغسطس 2018. متاح في: https://devchampions.org/files/Rethinking_Yemens_Economy_policy_brief_7.pdf. تم الوصول إليه في 4 يونيو 2025.

[17] البنـــك الـــدولـــي، "وضـــع المـــرأة اليمنيـــة: مـــن الطمـــوح إلـــى الفـــرص"، مايو/أيـار 2014. متـاح فـي: https://documents1.worldbank.org/curated/en/707931468334288497/pdf/878200ESW0Whit0n0ARABIC040220140web.pdf. تم الوصول إليه في 7 يناير 2025.

المناطق الحضرية. وتتركز الغالبية العظمى من النساء العاملات في قطاع الزراعة (87%)، بينما تعمل نسبة قليلة جدًا في التعليم (4.3%) أو التصنيع (2.6%).[18]

وفي القطاع الصناعي، يشكل الرجال حوالي 90% من القوى العاملة، بينما تتراوح نسبة مشاركة النساء بين 1% و6% فقط، حيث تعتبر النسبة المتبقية حوالي 4% من فئة النساء العاملات بغير أجر، وغالبًا ما تتركز في الشركات الكبيرة أو في المجالات كثيفة العمالة مثل صناعة المنسوجات وتجهيز الأغذية والمستحضرات الصيدلانية.[19] وتفاقم الفجوات في الأجور، وقلة فرص العمل، والقيود الثقافية والأمنية من ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة، كما زاد النزاع المسلح من حدة هذه التحديات.[20]

ومع ذلك، واستجابة للصعوبات المتزايدة وارتفاع بطالة الذكور، لجأت بعض النساء إلى ريادة الأعمال غير الرسمية، حيث ادى مشاركتهن الى إحياء الحرف اليدوية مثل التطريز، والنسيج، وصناعة البخور، والهدايا التراثية.[21] وتوفر هذه المشاريع الصغيرة مصدر دخل وفرصة للحفاظ على التراث الثقافي، خاصة في المناطق الريفية والمناطق المتأثرة بالصراعات. كما تكتسب هذه التوجهات أهمية متزايدة مع تطور موقف المجتمع تجاه عمل المرأة في ظل تزايد بطالة الذكور وتفاقم الضغوط الاقتصادية.[22]

الجدول 3: العمالة الصناعية في اليمن، حسب الجنس والجنسية (2010)

حجم المنشأة	عدد الموظفين حسب الجنس والجنسية											
	اليمنيون			عربي			الاجانب			المجموع الكلي		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
كبير	36784	2508	39292	85	-	85	435	9	444	37304	2517	39821
متوسط	10322	362	10684	148	1	149	145	1	146	10615	364	10979
صغير	24712	91	24803	60	2	62	34	0	34	24806	93	24899
مجموع	71818	2961	74779	293	3	296	614	10	624	72725	2974	75699

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة (2010)

[18] التعليم والتدريب التقني والمهني، "الاستراتيجية الوطنية للمرأة العاملة 2001-2011"، 2011. متاح عند: http://www.yemen-nic.info/files/ministations/work/1.pdf. تم الوصول إليه في 7 أبريل 2025.

[19] البنك الدولي، "وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى الفرص"، مايو/أيار 2014. متاح في: https://documents1.worldbank.org/curated/en/707931468334288497/pdf/878200ESW0Whit0n0ARABIC040220140web.pdf. تم الوصول إليه في 7 يناير 2025.

[20] فوزية العمار وحنا باتشيت، "تداعيات الحرب على المرأة في القوى العاملة اليمنية"، 23 يوليو/تموز 2019. متاح عند: https://devchampions.org/publications/policy-brief/The_Repercussions_of_War_on_Women_in_the_Yemeni_Workforce/. تم الوصول إليه في 6 يونيو 2025

[21] هانا باتشيت وآخرون، "أزمة جندرية: فهم تجارب حرب اليمن"، 16 ديسمبر/كانون الأول 2019. متاح عند: https://sanaacenter.org/publications/main-publications/8480 . تم الوصول إليه في 2 فبراير 2025.

[22] بلقيس العبدلي، "تمكين المرأة في اليمن: بين الحاجة الوطنية والأجندة الدولية"، 29 نوفمبر 2024. متاح في: https://yemenfuture.net/researches/27672. تم الوصول إليه في 1 فبراير 2025، فوزية العمار وهنا باتشيت، "تداعيات الحرب على المرأة في القوى العاملة اليمنية"، 23 يوليو/تموز 2019. متاح في: https://devchampions.org/publications/policy-brief/The_Repercussions_of_War_on_Women_in_the_Yemeni_Workforce/. تم الوصول إليه في 6 يونيو 2025.

4. التحديات البيئية

يشكل القطاع الصناعي في اليمن ضغطًا هائلًا على الموارد الطبيعية ويسهم في تلوث الهواء والمياه والتربة. ويُعدّ اليمن شـــديد التأثر بتغيّر المناخ، إذ يُصنَّف ضمن أكثر الدول حساسيةً له عالميًا. وتمثّل هذه الهشاشـــة تهديدًا كبيرًا لمســـار التنميـــة، إذ إن 86% من أهداف التنمية المســـتدامة في البلاد مرتبطة بالاســـتدامة البيئية. وتبقى المخاطر البيئية إلى حدٍّ كبير بلا معالجة بسبب ضعف إنفاذ القوانين، وقلّة ضوابط التلوث، ومحدودية الرصد والمتابعة. وفوق ذلك، فإن تشتّت المؤسسات وضعف الاستثمار المزمن في الأنظمة الأساسية مثل المياه والأمن الغذائي يُفاقمان الوضع سوءًا.[23]

تعد عدة قطاعات صناعية في اليمن من المصادر الرئيســـية للتلوث البيئي، حيث يسهم إنتاج النفـــط والغاز في تلويث التربة والمياه الجوفية بفعل التســـريبات والانبعاثات، لا ســـيما في محافظات مأرب وشبوة وحضرموت.[24] كما تتسبب الصناعات الكيماوية في انسكابات وانبعاثات ســـامة تشكل خطراً كبيراً على الصحة العامة في مدن مثل تعز والحديدة وعدن. بالإضافة إلى ذلـــك، ينتج عن قطاع إنتاج الغذاء نفايات عضوية تلـــوث المجاري المائية، فيما يؤدي التصنيع العام إلى انبعاث الغبار والنفايات الصلبة التي تؤثر سلباً على التنوع البيولوجي وصحة الإنسان، وتســـاهم محاجر الحجر في تعرية التربة وتدهور الأراضي.[25] ولمعالجة هذه التحديات، ســـنّت اليمن أكثر من ثلاثين قانوناً بيئياً وأنشـــأت هيئة خاصة بحمايـــة البيئة[26]، حيث تغطي هذه التشـــريعات مكافحة التلوث الصناعي، وحماية البيئة البحرية، وإدارة مصايد الأســـماك، وفرض قيود على الاســـتثمار في الصناعات الضارة، إلى جانب إدارة المـــوارد المائية. ومع ذلك، لا تزال العديد من هذه القوانين قديمة ولا تتماشى مع المعايير البيئية الدولية الحديثة[27]، كما تعيق عدة عوامل فعالية التنفيذ، من بينها الفساد والمحسوبية وتداخل الصلاحيات المؤسسية بين الجهات التنظيمية، الأمر الذي يقوض جهود الرقابة والالتزام البيئي في القطاع الصناعي.[28]

[23] اليـــونيـــدو، "التقـــريـــر الســـنـــوي لعـــام 2016"، آذار/مـــارس 2017، متـــاح فـــي: https://www.unido.org/sites/default/files/unido-publications/2023-03/Annual-Report-2016-ar.pdf. تم الوصول إليه في 3 فبراير 2025. الإسكوا، "تحليل المخاطر القطرية: اليمن"، 2023. متاح في: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/country-risk-analysis-yemen-arabic_0.pdf. تم الوصول إليه في 4 فبراير 2025. مجموعـــة البنـــك الدولـــي، "تقريـــر المنـــاخ والتنميـــة القطـــري فـــي اليمـــن"، 2024. متـــاح فـــي: https://documents1.worldbank.org/curated/en/099112824033092191/pdf/P500638190d06202e19ef41cb2ff3cfcec0.pdf. تم الوصول إليه في 7 فبراير 2025.

هشـــام محمـــد ناجـــي، "مراجعـــة السياســـات والقوانيـــن البيئيـــة الحاليـــة فـــي اليمـــن"، مبـــادرة الإصلاح العربي، مـــارس 2023. متاح في: https://s3.eu-central-1.amazonaws.com/storage.arab-reform.net/ari/2023/03/05105221/2023-04-EPP-AR-NRF22-HishamNagui-Yemen-for-website.pdf. تـــم الوصول إليه في 10 فبراير 2025.

[24] ياسمين الإرياني، "آثـــار صناعـــات اســـتـــخراج النفـــط على الصحة وسبـــل العيش والبيئة في حضرمـــوت"، 16 ديسمبر 2020. متاح في: https://sanaacenter.org/files/Oil_Extraction_Industries_Impacts_on_Health_en-1.pdf. تم الوصول إليه في 13 مارس 2025 ؛ إيمان الغوفي وآخرون، "دور المرأة في بناء السلام فـــي اليمـــن"، CARPO، 27 فبـــرايـــر/شبـــاط 2020. متـــاح فـــي: https://carpo-bonn.org/media/pages/publikationen/carpo-briefs/the-role-of-women-in-peacebuilding-in-yemen/28c41a2fc0-1733145171/carpo_brief_14.pdf. تم الوصول إليه في 9 أبريل 2025.

[25] سحـــر محمـــد، "الأزمـــة البيئيـــة فـــي اليمـــن: العواقـــب المنسيـــة للـــصراع الدائـــم"، مبـادرة الإصلاح العربي، يونيو/حزيران 2023. متاح في: https://www.arab-reform.net/publication/yemens-environmental-crisis-the-forgotten-fallout-of-an-enduring-conflict/. تـم الوصـول إليـه فـي 16 يونيـو 2025؛ مقابلة أجراها المؤلف مع محمد العبادي، مدير عام مكتب البيئة في محافظة مأرب، تم الوصول إليه في 12 فبراير/شباط 2025.

[26] NIC، "قاعدة بيانات القوانين والتشريعات"، n.d. متاح على: http://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=6715. تم الوصول إليه في 17 يناير 2025.

[27] هشـــام محمـــد ناجـــي، "مراجعـــة السياســـات والقوانيـــن البيئيـــة الحاليـــة فـــي اليمـــن"، مبـــادرة الإصلاح العربي، مـــارس 2023. متاح في: https://s3.eu-central-1.amazonaws.com/storage.arab-reform.net/ari/2023/03/05105221/2023-04-EPP-AR-NRF22-HishamNagui-Yemen-for-website.pdf. تـــم الوصول إليه في 10 فبراير 2025.

[28] المرجع نفسه.

الجدول 4: أمثلة على اللوائح البيئية في اليمن

منطقة	التشريعات والقوانين
مكافحة التلوث الصناعي	قانون رقم (26) لسنة 1995 والقانون رقم (20) لسنة 2010
الاستثمار والبيئة	قانون رقم (22) لسنة 2002 حظر الاستثمار في الصناعات الضارة بالبيئة والصحة العامة
حماية البيئة البحرية	قانون رقم (26) لسنة 1995، المراسيم الوزارية (2007)، ونظام التعويضات البيئية (2010)
حماية الحياة المائية	قانون رقم (2) لسنة 2006 بشأن حماية مصايد الأسماك
إدارة الموارد المائية	قانون المياه رقم (33) لسنة 2002

في حين أن الصناعة هي السبب الرئيسي للمخاطر البيئية، فإن العوامل البيئية غالباً ما تشكل تحدياً لجدوى الصناعة. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي ندرة المياه إلى تعطيل الإنتاج، كما يمكن أن تؤدي ضوابط التلوث واعتماد الطاقة النظيفة إلى زيادة النفقات التشغيلية، بينما تتحمل الشركات تكلفة تلبية المعايير القانونية دون دعم كاف من الدولة. أيضاً، يمكن أن يؤدي عدم الامتثال بعد ذلك إلى عقوبات مالية ومخاطر المسؤولية.[29]

5. أبرز التحديات التي تواجه القطاع الصناعي اليمني

يواجه القطاع الصناعي في اليمن تحديات عميقة الجذور تعيق نموه وتحد من قدرته التنافسية. وتتنوع هذه الحواجز بين السياسة، والبنية التحتية، والتمويل، والأمن:

- **غياب استراتيجية وطنية للتنمية الصناعية:** تفتقر الحكومة اليمنية إلى مبادرة سياسية رسمية تدعم التنمية الصناعية، كما لا توجد حوافز فعالة أو أطر استراتيجية واضحة لجذب المستثمرين وتعزيز الابتكار.[30]

- **محدودية التمويل:** يعتمد أكثر من 60% من الشركات على التمويل الذاتي، بينما تحصل 4% فقط على قروض مصرفية، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط الإقليمي. وتظل حاضنات الأعمال التجارية وإمكانيات الحصول على الائتمان محدودة، خاصةً للشركات الصغيرة والمتوسطة.[31]

[29] العرب، "الكوارث البيئية في اليمن والدورة الثامنة والعشرين"، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2023. على الرابط: https://alarab.شركةuk/كوارث-اليمن-البيئية-وكوب-28. تم الوصول إليه في 16 يناير 2025.

[30] عبد الرب الصياد، "معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن"، مجلة الأندلس للعلوم السياسية والاجتماعية، يوليو 2020، ص 7، 37. متاح في: https://andalusuniv.net/AUSTNEW/magazine/sh/2020/7/37/ea0f91c7944965fcd11d6cdeb6ae1eac.pdf. تم الوصول إليه في 5 فبراير 2025.

[31] نوال بدجي، "حاضنات الأعمال ودورها في تطوير وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، مجلة جامعة البيضاء، العدد 2، سبتمبر 2020، ص 170-92. متاح في: https://doi.org/10.56807/buj.v2i2.61. تم الوصول إليه في 10 مارس 2025 ؛ البنك الدولي، "اليمن يواجه تحديات اقتصادية متزايدة مع استمرار النزاع وتصاعد التوترات الإقليمية"، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2024. متاح عن: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/10/31/yemen-faces-mounting-economic-challenges-as-conflict-continues-regional-tensions-escalate. تم الوصول إليه في 5 فبراير 2025.

• **انخفاض قيمة العملة:** منذ اندلاع الحـــرب، انخفض الريال اليمني ليصل إلى نحو 1,617 ريال مقابل الـــدولار في المناطق الخاضعة للحكومـــة، مع وجود فروقات في أســـعار الصرف بين المناطق المختلفة. وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في تكلفة المدخلات والمعدات الصناعية.[32]

• **الازدواج الضريبي والتشـــرذم المالي:** تســـببت الأنظمة الماليـــة المتباينة بين الحكومة والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في ازدواجية الضرائب وعدم تنسيق أسعار الصرف، مما يؤدي إلى تعقيد العمليات الصناعية وزيادة التكاليف. [33]

• **عدم الاستقرار السياسي والأمني:** يســـود انعدام الأمن والهجمات على المصانع، وانتشار الأســـلحة، وضعف ســـيادة القانون، مما يثني المســـتثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار. وأفادت أكثر من 40% من الشركات بتعرضها لأضرار مباشرة نتيجة التهديدات الأمنية. [34]

• **تراجع الطلب الاســـتهلاكي:** أدى ارتفاع التضخم وتراجع الدخل إلى إضعاف القوة الشرائية للأسر، مما أدى بدوره إلى انخفاض الطلب على السلع الصناعية المحلية.[35]

• **فجوات البنيـــة التحتية:** يعرقل النقص المزمن في الكهرباء وضعف شـــبكات الطرق، إلى جانب محدودية الوصول إلى الإنترنت، عمليات الإنتاج والخدمات اللوجستية. ويقدر أن انقطاع التيار الكهربائي وحده يكبد الشركات حوالي 16% من إيراداتها السنوية.[36]

• **فقدان رأس المال البشري:** كان اليمن يعاني من نقص في العمالة الماهرة حتى قبل النزاع، وزادت الأوضاع سوءًا مع تسارع هجرة الأدمغة، حيث يسعى العديد من المهنيين للعمل والأمان في الخارج، مما فاقم استنزاف الخبرات الصناعية.[37]

• **تقادم التكنولوجيا:** أدى ضعف الاستثمار في الآلات الحديثة والأنظمة الرقمية إلى قصور في الأداء وجودة المنتجات.[38]

• **فجـــوات البيانات والبحوث:** يشـــكل غياب بيانات صناعية حديثة ومصنفة حســـب النوع الاجتماعي عائقًا أمام صياغة السياســـات المستندة إلى الأدلة. ويعود تاريخ آخر مسح صناعي شامل إلى عام 2010.

• **ضعف التسويق والانكشـــاف الدولي:** المنتجات الصناعية اليمنية شبه غائبة عن منصات التجارة العالمية مثل إكسبو دبي، مما يقلل من فرص نمو الصادرات وتوسيع الحضور الخارجي.[39]

---

[32] المرجع نفسه.

[33] Mohammed Al-Ghubari, "Yemeni food industries... and the challenges of war!", Ourouba 22, March 2, 2025. Available at: https://ourouba22.com/article/5115-الصناعات-الغذائية-اليمنية-وتحديات-الحرب. Accessed March 10, 2025.

[34] مجموعة البنك الدولي، "تقرير المناخ والتنمية القطري في اليمن"، 2024. متاح في: https://documents1.worldbank.org/curated/en/099112824033092191/pdf/P500638190d06202e19ef41cb2ff3cfcec0.pdf. تم الوصول إليه في 7 فبراير 2025.

[35] المرجع نفسه.

[36] راجح محمد، "الاعتداءات على الصناعة اليمنية، وأنفعها الإغراق"، اليمن فيوتشر نت، 13 فبراير/شباط 2023. متاح في: https://yemenfuture.net/news/13105. تم الوصول إليه في 10 يناير 2025.

[37] "تطوير رأس المال البشري"، إعادة التفكير في الاقتصاد اليمني، موجز سياسات رقم 18، ديب روت للاستشارات / مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية/ كاربو، يناير 2020. متاح في: https://devchampions.org/files/Rethinking_Yemens_Economy-policy_brief_18.pdf. تم الوصول إليه في 4 يونيو 2025.

[38] بسام جبر، "الصناعة في اليمن: مواجهة العواصف"، شبكة المستقبل اليمنية، 18 يوليو/تموز 2022. متاح في: https://yemenfuture.net/news/9356. تم الوصول إليه في 15 يناير 2025.

[39] YFCCI، "مؤشرات أداء القطاع الصناعي في اليمن وسط النزاعات والحرب"، 2023. متاح عند: https://fycci-ye.org/upload/1654632323.pdf. تم الوصول إليه في 21 يناير 2025.

- **المنافسة الأجنبية:** تشكل الواردات منخفضة التكلفة، التي غالبًا ما تحظى بالدعم، تهديدًا كبيرًا للصناعات المحلية وتجعل المنافسة أكثر صعوبة بالنسبة للشركات اليمنية.[40]

تشـــكل هذه التحديات شـــبكة معقدة تتطلب معالجة من خلال إصلاحات منسقة ومتعددة القطاعات، من أجل دعم الانتعاش الصناعي المستدام.

[40] عبد الرب الصياد، "معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن"، مجلة الأندلس للعلوم السياسية والاجتماعية، يوليو 2020، ص 7، 37. متاح في: https://andalusuniv.net/AUSTNEW/magazine/sh/2020/7/37/ea0f91c7944965fcd11d6cdeb6ae1eac.pdf. تم الوصول إليه في 5 فبراير 2025.

6. دروس مقارنة إقليمياً وعالمياً

يتجلى الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه الاستراتيجية الصناعية الشاملة في تعزيز التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال استقراء التجارب الإقليمية والدولية. حيث اعتمدت الدول المجاورة لليمن في شبه الجزيرة العربية – المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان[41] [42] والإمارات العربية المتحدة[43] استراتيجيات صناعية وطنية طويلة الأمد تهدف إلى تنويع اقتصاداتها، وتعزيز النمو المستدام بعيد المدى، ورفع الإنتاجية بعيدًا عن الاعتماد على إنتاج الهيدروكربونات. كما أطلقت مصر مؤخرًا استراتيجية صناعية وطنية جديدة لمدة ست سنوات في عام 2024، تركز بشكل رئيسي على تنمية البنية التحتية الصناعية والتصنيع المحلي، بهدف زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف.[44] أما في تركيا، فقد شهدت العقود السبعة الماضية مشاركة نشطة للحكومة في رسم السياسات الصناعية الوطنية، بداية من دعم التصنيع البديل للواردات في الخمسينيات والسبعينيات، مرورًا بمرحلة التحرير والنمو القائم على التصدير في الثمانينيات والتسعينيات، وصولًا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية وإعادة التوازن الاقتصادي خلال الربع الأول من القرن الحالي.[45]

وعلى الصعيد الدولي، تبرز فيتنام كنموذج ملهم للتحول الذي يمكن أن تحدثه السياسات الصناعية الفعالة في البلدان النامية الخارجة من الصراعات. فقد ساهمت مبادرات مثل البرنامج الوطني المستهدف للتنمية الريفية الجديدة، إلى جانب جهود منظمات مثل "فيري"، في دعم الحد من الفقر، وتعزيز التجارة العادلة، ودفع عجلة التصنيع.[46] وقد تطور قطاع التصنيع الزراعي في فيتنام ليبلغ قيمته 17 مليار دولار في عام 2021، مع تركيز كبير على تحديث عمليات الإنتاج لضمان الاستدامة على المدى الطويل؛ كما شهدت صناعة المنسوجات والملابس نموًا ملحوظًا، محققة صادرات بقيمة 44 مليار دولار في عام 2022، وموفرة فرص عمل لأكثر من 1.6 مليون شخص. وتبرز هذه الاستراتيجيات التعاونية التزام فيتنام بالحفاظ على التقاليد الثقافية، بالتوازي مع تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمعات الريفية.[47]

---

[41] عرب نيوز. "ولي العهد السعودي يطلق استراتيجية وطنية للصناعة"، 30 مايو 2025. متاح في: https://www.arabnews.com/node/2183581/business-economy. تم الوصول إليه في 4 يونيو 2025.

[42] الإسكوا. "التصنيع من أجل الرفاهية": استراتيجية عمان الصناعية 2040"، كانون الثاني/يناير 2019. متاح عند: https://andp.unescwa.org/plans/1202. تم الوصول إليه في 4 يونيو 2025.

[43] بوابة حكومة الإمارات العربية المتحدة. "عملية 300 مليار، الاستراتيجية الصناعية لدولة الإمارات العربية المتحدة"، بدون تاريخ متاح على: https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/industry-science-and-technology/the-uae-industrial-strategy. تم الوصول إليه في 4 يونيو 2025.

[44] مجلة سعيدة. "كامل الوزير يعلن تفاصيل الاستراتيجية الصناعية الوطنية 2024-2030"، 8 أكتوبر 2024. متاح عند: https://hapijournal.com/2024/10/08/كامل-الوزير-يعلن-تفاصيل-الإستراتيجية/. تم الوصول إليه في 4 يونيو 2026.

[45] مينا توكسوز وآخرون ، "السياسة الصناعية في تركيا: النهوض والتراجع والعودةالنهوض والتراجع والعودة" ، تشاتام هاوس ، سبتمبر 2024. متاح في: https://www.researchgate.net/publication/384711202_Industrial_Policy_in_Turkey_Rise_Retreat_and_ReturnRise_Retreat_and_Return. تم الوصول إليه في 4 يونيو 2025.

[46] مركز التجارة من أجل التنمية ، "معهد فيتنام للصناعات الريفية والتنمية" ، بدون تاريخ متاح على: https://www.tdc-enabel.be/en/projecten/viri-vietnam-rural-industries-and-development-institute-3/. تم الوصول إليه في 15 يناير 2025.

[47] حكومة فيتنام ، "المرسوم رقم 2018/52 / ND-CP بشأن تنمية التجارة الريفية" ، 12 أبريل 2018. متاح في: https://english.luatvietnam.vn/decree-no-52-2018-nd-cp-dated-april-12-2018-of-the-government-on-development-of-rural-trades-161860-doc1.html. تم الوصول إليه في 18 يونيو 2025. Statista ، "تجهيز الأغذية في فيتنام: الإحصاءات والحقائق" ، بدون تاريخ متاح عند: https://www.statista.com/topics/8662/food-processing-in-vietnam/. تم الوصول إليه في 15 يناير 2025. "النجم الصاعد: نظرة عامة على صناعة المنسوجات والملابس المتنامية في فيتنام" ، بورصة الأزياء العالمية ، "صناعة المنسوجات والملابس المتنامية في فيتنام" ، 5 يونيو 2023. متاح في: https://www.worldfashionexchange.com/blog/vietnam-growing-textile-and-garment-industry/. تم الوصول إليه في 15 يناير 2025.

تُقدّم الاســـتراتيجيات الصناعية الناجحة في السعودية والإمارات وعُمان ومصر وتركيا وفيتنام خريطةَ طريقٍ واضحة لتعافي اقتصاد اليمن. ومن خلال دراســـة هذه النماذج المتنوعة — من التصنيع بعد النزاعـــات إلى تنويع القاعدة الاقتصادية — يمكن لليمن أن يطوّر اســـتراتيجيته الصناعية الشاملة الخاصة به. سيساعد هذا النهج على خلق فرص عمل جديدة، وتقليل الفقر، وبناء قدرة اقتصادية طويلة الأمد على الصمود، بما يمهّد في النهاية لمستقبلٍ أكثر ازدهارًا.

التوصيات

عانى القطاع الصناعي في اليمن من تدهور كبير نتيجة الصراع الطويل والانقسام المؤسسي وتدهور البنية التحتية. فقد كان هذا القطاع في السابق أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني ومصدرًا رئيسيًا للتوظيف، إلا أنه يعمل اليوم بجزء محدود من

إمكاناته السابقة. رغم ذلك، تبرز مظاهر الصمود المحلي، خاصة في مجالات التصنيع غير الرسمي والأنشطة المعتمدة على الموارد، مما يعكس إمكانية تحقيق انتعاش صناعي هادف من خلال استثمارات مدروسة وإصلاحات سياسية فعّالة.

إلى جانب إعادة تفعيل رأس المال وتحديث البنية التحتية الصناعية، تتطلب التنمية الصناعية المستدامة جهودًا متكاملة تشمل تحديث الأطر التنظيمية، وتوسيع فرص الوصول إلى التمويل، وتمكين المرأة، وتعزيز معايير الاستدامة البيئية. كما ينبغي منح الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية أولوية خاصة، نظرًا لقدرتها السريعة على خلق فرص عمل ومواءمتها مع الإمكانات

المحلية. كذلك، فإن إعادة بناء القدرات الصناعية أمر أساسي لاستعادة السيادة الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتلبية الاحتياجات الإنمائية الملحة للبلاد.

التوصيات التالية موجهة إلى الحكومة اليمنية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، حيث أن لكل جهة دورًا فريدًا لكنه متكامل في خلق بيئة مواتية للتعافي الصناعي وتحقيق نمو اقتصادي شامل:

للحكومة اليمنية

- **إعداد استراتيجية صناعية وطنية:** التعاون مع القطاع الخاص لتحديد القطاعات ذات الأولوية ودعمها عبر سياسات جمركية وإعفاءات ضريبية وتدابير لمكافحة الإغراق.
- **تحسين التنسيق التنظيمي والمؤسسي:** تسهيل إجراءات تسجيل الأعمال، وتحديث التشريعات الصناعية، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية مثل وزارة الصناعة، والتجارة، ووزارة المالية والجمارك.
- **الاستثمار في البنية التحتية الصناعية:** إعادة تأهيل الطرق وشبكات الطاقة والخدمات اللوجستية في المناطق الصناعية، مع التركيز على حلول الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية لتقليل التكاليف.
- **تعزيز مشاركة المرأة في الصناعة:** توسيع برامج التدريب المهني والتقني للنساء، وإنشاء مناطق صناعية صديقة للمرأة توفر نقلًا آمنًا ومرافق لرعاية الأطفال.

• **تطبيق معايير الصحة والبيئة:** فرض ضوابط لمكافحة التلوث في الصناعات عالية التأثير، ودمج معايير الاستدامة البيئية في تخطيط المناطق الصناعية.

للقطاع الخاص اليمني

• **تعزيز البحث والابتكار:** تطوير قدرات البحث والتطوير داخليًا، والتعاون مع الجامعات، وتنظيم مسابقات للابتكار تستهدف الشباب.

• **دعم إدماج المرأة:** تعزيز المشـــاركة النســـائية من خلال دعم المعارض والمنصات الرقمية للمنتجات التي تصنعها النساء، وتهيئة بيئة عمل شاملة في المصانع والمشاريع الصناعية.

• **تبني ممارسات مستدامة بيئيًا:** الاســـتثمار في التقنيات النظيفة ونظم مكافحة التلوث، خاصة في القطاعات ذات الأثر البيئي الكبير مثل الإسمنت وكسارات الحجارة.

• **دعم حملات الترويج للمنتجات الوطنية:** المشـــاركة في حمـــلات مثل "صنع في اليمن" لتعزيز وعي المستهلك بالمنتجات المحلية.

• **المشاركة الفاعلة في الحوار حول السياسات:** الإسهام في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الصناعية الوطنية والإصلاحات المطلوبة.

لشركاء اليمن الدوليين

• **تعزيز الوصول إلى التمويل الصناعي:** المســـاهمة في تمويل "صندوق التمويل الصناعي" ودعم برامج القروض الميسرة للمشـــاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المناطق الريفية.

• **دعم التمكين الاقتصادي للمرأة:** تمويل برامج القروض والمبادرات التدريبية لرائدات الأعمال، بالتعاون مع السلطات الوطنية والبنوك المحلية.

• **تعزيز الاســـتدامة البيئية:** توفير الدعم الفني والمالي لتبنـــي التقنيات النظيفة والالتزام بالمعايير البيئية في المشاريع الصناعية.

• **المساهمة في إصلاح البيئة التشـــريعية والمؤسسية:** تقديم الخبرات اللازمة لتحديث القوانين الصناعية ودعم المنصات الرقمية لتسجيل الأعمال وتسوية النزاعات.

• **تسهيل تطوير البنية التحتية التجارية وإصلاح الإجراءات الجمركية:** دعم تحسين كفاءة الموانئ والإجراءات الجمركية والخدمات اللوجستية للتجارة عبر الحدود.

حول "مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني"

تهدف مبادرة إعادة تصوّر اقتصاد اليمن ومنتدى روّاد التنمية المرتبط بها إلى الإسهام في التقدّم نحو تحقيق السلام والتنمية بشكل شامل ومستدام في اليمن. وذلك بالسعي إلى تحقيق الآتي: أ) تمكين اليمنيين من المشاركة في بناء السلام الاقتصادي. ب) تحسين فهم أهم مجالات السياسات المتعلقة ببناء السلام الاقتصادي والتنمية في اليمن. تنفذ هذه المبادرة بالشركة بين: مؤسسة ديب روت للاستشارات, مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية, مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO, وذلك بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

لمزيد من المعلومات والمنشورات السابقة: www.devchampions.org

عن المؤلفين:

الدكتور سعيد علي بن جلال

هو أستاذ مشارك في الإدارة الاستراتيجية بجامعة إقليم سبأ في مأرب، حاصل على دكتوراه في إدارة الأعمال عام 2018. يشغل عضويات في هيئات علمية بارزة، ويُدرّس في برامج الماجستير بعدد من الجامعات. شارك في برامج تدريبية بمجالات القيادة والتخطيط وريادة الأعمال، وهو محكم دولي معتمد لعدد من المجلات العلمية وعضو في لجنة إعداد برامج بناء القدرات بالجامعة.

أحمد نورالدين عبدالقادر

هو استشاري في مجال التنمية والتقييم، يتمتع بخبرة تزيد عن 15 عامًا. حاصل على درجة الماجستير في التنمية الدولية والنوع الاجتماعي. أسس وأدار مؤسسات تنموية و بحثية، ويقود حاليًا مشروع "وثبة" الذي يهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال في اليمن. عمل مع منظمات دولية في مجالات تطوير الأعمال، والتنمية المؤسسية، وتمكين الشباب والنساء، والتعليم، وقاد دراسات وتقييمات شاملة مع تركيز خاص على تمكين منظمات المجتمع المدني، وتعزيز الحوكمة الشاملة، وتطوير التعاون بين القطاعات المختلفة.

الشركاء المنفذين

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين ثلاثة شركاء:

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

www.sanaacenter.org

ديب روت للاستشارات:

شركة استشارية تهتم بقضايا التنمية في اليمن. تهدف ديب روت إلى تقديم العون لكل من شركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومة اليمنية لتوجيه تدخلاتهم بناء على فهم أوسع للسياقات المحلية والوطنية في اليمن وبناء على أفضل الممارسات الدولية. يتمتع فريق عمل ديب روت بخبرة طويلة في القطاعين العام والخاص وفي منظمات المجتمع المدني في اليمن وعلى المستوى الدولي

www.deeproot.consulting

مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO):

منظمة المانية يتركز عملها فيما له علاقة بالأبحاث وتقديم الاستشارات والتبادل، مع التركيز على تنفيذ المشاريع عبر التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط. يمتلك فريق CARPO خبرات طويلة في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع شركاء في الإقليم، وأيضاً يتمتعون بمعرفة عميقة بالسياق اليمني.

www.carpo-bonn.org

بتمويل من: بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن

للتواصل: ديب روت للاستشارات، عدن، اليمن | البريد الإلكتروني: info@deeproot.consulting

www.deeproot.consulting